ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
RJPS
مجلة الرافدين للعلوم السياسية
Al-Rafidain Journal of Political Science

Employing economic power to implement higher American interests (selected models)

Full Name, Academic Rank & Institutional Affiliation:
Prof. Dr. Qasim Muhammad Obaid Al-Janabi
Al-Nahrain University, College of Political Science
Researcher Adnan Ajeel Hassan
Iraqi Ministry of Justice

* *Corresponding author E-mail*:
dr.qasim@ced.nahrainuniv

***Keywords*:**
Economic sanctions
Economic aid
Nuclear Program
Crimea
Interests

ARTICLE INFO

Article history:

Received:	**21 Sept 2023**
Received in revised form:	**12 Oct 2023**
Accepted:	**23 Nov 2023**
Final Proofreading	**14 Fab 2024**
Available online	

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

Abstract:

Education does not deal, in general, with the present time, but deals with: the future, and it aims to: provide information, build human thought, deal with challenges, and teach the industry: innovation, opportunities and creativity.

Extremism is: the situation in which a person believes in an idea, in which, often, there is a tendency towards exaggeration in commitments, and a misinterpretation of relationships and religious commitment, and that idea is not necessarily: correct, or that it is accepted by society, so he may not be a believer. In it: except for a few, and it may be right, or it may be wrong, and most of society may not find itself: able to deal with it, or even accept it. Therefore, it is an idea and opinions, and it differs from: the fundamentalist tide, violence, and crime.

Today's world is ethnically, nationally, religiously, linguistically, tribally, culturally, and politically diverse. Therefore, it is not possible to impose an idea on society through the language of violence, even if it is correct, as long as it is a human interpretation and not a heavenly text. An ethnically diverse society requires Managing it: a number of skills, which is the responsibility of the state authorities, because the state has a duty: to preserve and manage public order, in a way that guarantees the protection of civil peace, without curbing individual, intellectual and political freedoms, as long as ideas and opinions do not conflict with the topic: civil peace.

© 2024 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

توظيف القوة الاقتصادية في تنفيذ المصالح الأَمريكية العُليا (نماذج مُختارة)

أ.د. قاسم محمد عبيد الجنابي / جامِعة النهرين / كُلية العلوم السياسية / بغداد– العِراق

الباحث: عدنان عجيل حسن / وزارة العدل العِراقية / بغداد– العِراق

المُلخص:

أَفرز التحول في النظام الدولي بعد الحرب الباردِة أَهمية القوة الاقتصادية في تحقيق المصالح، سيما بعد الهيمنة الأَمريكية، فصانع القرار الأَمريكي مهما اختلف توجهه يهتم بتوظيف القوة الاقتصادية عبر أَسلوب العقوبات والحظر الاقتصادي وهذا ما فرض على إيران، هو مِن أَكثر التوجهات المُسيطرة على المراكز البحثية في الولايات المُتحدة، فضلاً عن المُساعدات المُقدمة لأَوكرانيا، التي تعد الورقة الرابِحة المُهمة للولايات المُتحدة في ردع إحياء روسيا الاتحادية.

الكلمات المفتاحية: العقوبات الاقتصادية، المُساعدات الاقتصادية، البرنامج النووي،القرم، المصالح.

المُقدِمة:

إنَّ للقوة الاقتصادية دوراً هاماً وحاسِماً في تارخ العلاقات الدولية وتحديد اتجاهات الدول في سياسيتها الخارجية على مُختلف اتجاهاتها، تتباهي الولايات المُتحدة الأمريكية بأنها أقوى اقتصاد في العالم، وهُناك وجهة نظر مُشتركة بين الاقتصاديين هي أن الولايات المُتحدة تعد المُحرك الرئيس للاقتصاد العالمي، بمعنى أَنَّ الناتج الأمريكي والعالمي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويبدو أن تحركات النمو الاقتصادي الأَمريكي تؤثر على النمو في البُلدان الأخرى بشكلٍ كبير، وبوصفها القوة العظمى الوحيدة يمكن للولايات المُتحدة ببساطة أَنَّ تصدر تعليماتها للدول الأَخرى للقيام بذلك أو وقف ذلك للحفاظ على مصالحها العُليا خارجيًّا، عبر توظيف ادوات القوة الاقتصادية–العقوبات والمساعدات الاقتصادية–في السياسة الخارجية الأَمريكية.

أهمية البحث:

يوضح البحث أَهمية قدرة صانع القرار الأَمريكي في توظيف القوة الاقتصادية في سياسة الولايات المتحدة الأَمريكية لأجل تنفيذ مصالحها العُليا، فضلاً عن توفير رؤى حديثة تفيد الباحثين في فهم التطور الحاصل في استعمال القوة الاقتصادية الأَمريكية، إذ أصبحت الاداة المركزية في تنفيذ المصالح الامريكية.

اشكالية البحث:

تعد الاشكالية موقف غامض لا تجد له تفسيراً محدداً ، ويسعى الباحث الى وصفها أو تحليلها، وعليه فالأشكالية تنطلق من تساؤل جوهرية " كيف توظف الولايات المتحدة قوتها الاقتصادية في سياستها الخارجية لتحقيق مصالحها العليا".

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية هي "إن الولايات المتحدة تمتلك مقومات اقتصادية كبيرة، ولها القدرة على توظيفها في بِناء وتنفيذ المصالح العُليا مِن خِلال العقوبات أو المُساعدات الاقتصادية".

منهج البحث:

يعتمد البحث في بيان حقائقها على المنهج الاستقرائي، وما يشمله من طرائق بحثية أَبرزها المدخل التاريخي والمدخل التحليلي.

هيكلية البحث:

عالج البحث الموضوع عبر مُقدِمة ومبحث اول تمثل بالعقوبات الاقتصادية والذي اتخذ من النموذج الايراني انموذجاً لتطبيق سياسية العقوبات الاقتصادية في حين اتخذ المبحث الثاني من اوكرانيا انموذجا للتطبيق سياسية المساعدات الاقتصادية، فضلاً عن الخاتمة.

المبحث الأَول : العقوبات الاقتصادية الامريكية تجاه إيران:

لا يُقصد بهذا التحليل للعقوبات أن يكون شاملاً أو نهائياً، بل يُقصد به أن يكون مصدر فهم أفضل لأحد أدوات السياسة الخارجية الامريكية المُستعملة على نِطاق واسع في تحقيق المصالح العليا، التي يستخدمها

صانع القرار الأمريكي عمداً فقط في الحالات التي تكون فيها شروط النجاح واضحة، بعد أنَّ يوازن صانع السياسات وبعناية كبيرة بين التكاليف الإجمالية والفائدة التي تعود على مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة[١].

وصف الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون ذات مرة العقوبات الاقتصادية بأنها "علاج سلمي، صامت، مميت"، وآمن ويلسون بالقوة الفريدة للحرب الاقتصادية، والتي مِن شأنها أن تُمارس "ضغطًا... لا يمكن لأمة حديثة أن تقاوم"، وبعد قرن من تقييم ويلسون، أصبحت قوة العقوبات الاقتصادية أكثر وضوحًا من أي وقت مضى كأداة سياسية قوية بشكلٍ فريد، تعمل على تشويش الخطوط الفاصلة بين فن الحكم والحرب[٢]، وقد عرفها (ريتشارد هاس) بانها" إجراءات عقابية تأخذ غالباً الشكل الاقتصادي، فضلاً عن الشكل السياسي والعسكري الموجهة ضد الدول أو الاطراف الاخرى لنبذ السلوك السياسي أو العسكري غير المقبول"[٣]، ولا يوجد مكان أكثر وضوحاً من إيران ، التي ظهرت كأهم دراسة حالة في النقاشات حول حكمة وفعالية العقوبات، وكانت إيران محور تركيز حملات العقوبات الرئيسة متعددة الأطراف (٢٠٠٦-٢٠١٦) والأُحادية (٢٠١٨ حتى الآن) كان لهذه العقوبات آثار ضارة كبيرة على الأداء الاقتصادي للبلاد، ولا تزال العقوبات المفروضة على إيران هي الأشد صرامة في العالم وقد تسببت هذه العقوبات أَو ساهمت في مجموعة واسِعة من نتائج الاقتصاد الكلي السلبية ، بما في ذلك التخفيض السريع لقيمة العملة، وشدة العجز التجاري والعجز المالي، وارتفاع التضخم ، وارتفاع معدلات الفقر، لقد كانت إيران غير قادرة حقًا على تخفيف أو مقاومة الضغوط الاقتصادية التي تمارسها العقوبات[٤].

للعقوبات آثار إيجابية وسلبية على مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة، التي تتمثل بالآثار الملحوظة للعقوبات الأمريكية –وعقوبات الأمم المتحدة التي غالبًا ما تصاحبها– في التدهور الاقتصادي والتضخم في الكيانات المستهدفة، في بعض الأحيان ساعد هذا في تحقيق الأهداف الأمنية والدبلوماسية والسياسية التي حددتها الدول التي تفرض العقوبات، الأمر الذي يمكن أن يقود الى مفاوضات في السياسة الخارجية ، ويحد بشدة من قدرة الجماعات المستهدفة من غير الدول على جمع الأموال ونقلها، ومن جانب اخر ممكن ان تقود العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي* للدول المستهدفة بشكلٍ كبير[٥].

إنَّ اسلوب العقوبات والحظر الاقتصادي المفروض على ايران، هو من أكثر التوجهات المسيطرة على المراكز البحثية في الولايات المتحدة، إذ يؤكدون على ضرورة الضغط التدريجي وليس الشديد القصير المدى، وستظهر هذه الضغوط –في شكل عقوبات اقتصادية– من قبل مجلس الامن، والحظر الغربي الاقتصادي على ايران له هدفين اثنين هما، الاول: زيادة اخفاق الحكومة الايرانية في ادائها الاقتصادي حتى تصل الى حد الافلاس، والثاني: اشغالها بصراعات عدة، وفي النهاية ايصالها الى العجز في القيام بمهامها، وتقلل من مساحة المناورة، وبحسب تقارير مجلس العلاقات الخارجية الامريكية فان افضل وسيلة لتركيع الحكومة الايرانية واجبارها على قبول مطالب الولايات المتحدة، والسيطرة على برنامجها النووي، هي العقوبات

الاقتصادية التدريجية الطويلة المدى؛ لأن الضغوط الشديدة دفعة واحدة ستؤدي الى خلق اتحاد في الداخل واثارة المشاعر العامة ضد الولايات المتحدة، لذا يمكن خلق–من وجهة النظر الامريكية– مشكلات عدة للحكومة الايرانية، وافشالها عن طريق عقوبات اقتصادية طويلة الاجل تنفذ على مراحل دون اثارة المشاعر القومية الايرانية، وعلى هذا النحو ستفقد الحكومة الايرانية قاعدتها الشعبية تدريجياً ، وسيتم عزل ايران وخلق المجال لتصويرها كلاعب مخل بالامن في المنطقة، وقد اظهرت التجارب الامنية في الولايات المتحدة أن افضل مقدمة لتخطيط استراتيجية هجومية ناجحة ضد دولة ما هي عزلها ثم خلق تصور عنها مخل بالامن الدولي، ثم اثارة الراي العام الدولي والراي العام الامريكي ضدها ، وتنفيذ ضغوط عليها[٦]

تعد الجمهورية الاسلامية الايرانية من أكبر الدول الاقليمية في منطقة الخليج ، وما اهلها أن تلعب دوراً اساسياً في المنطقة ، إذ كانت المدافع الاول عن المصالح الامريكية في المنطقة في عهد الشاه بهلوي (١٩٥٣–١٩٧٩)[٧].

منذ الثورة الاسلامية في ايران كانت العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وما تزال عدائيةً حتى الوقت الحاضر، ويتهم المسؤولون الأمريكيون دعم إيران للفصائل المسلحة في منطقة الشرق الأوسط ، والتي تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية[٨]، ومثَّلت العقوبات عنصراً محورياً في سياسة الولايات المتحدة ودول الغرب عموماً تجاه ايران، وتعد إدارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر أول إدارة أميركية تفرض عقوبات على إيران، وكان ذلك في عام (١٩٧٩) بعد استيلاء طلاب متشددين على السفارة الأميركية في طهران واحتجاز رهائن، إذ أصدر كارتر أمراً تنفيذياً بتجميد نحو(٨.١) مليار دولار من الأصول الإيرانية، بما في ذلك الودائع المصرفية والذهب وممتلكات أخرى، ورفعت معظم هذه العقوبات في عام ١٩٨١ كجزء من اتفاقات الجزائر، التي تضمَّنت تسوية تفاوضية لإطلاق سراح الرهائن[٩].

وتسارعت وتيرة العقوبات مع إعلان وزارة الخارجية الأميركية في عام (١٩٨٤) تصنيف إيران كـ"دولة راعية للإرهاب"، في أعقاب استهداف ثكنات مشاة البحرية الأميركية في بيروت، ليعود الرئيس الامريكي الاسبق (ريغان) ويفرض حظراً على السلع والخدمات الإيرانية، وتصاعدت العقوبات اثناء مدة الرئيس بيل كلينتون (١٩٩٣–٢٠٠١)، تزامناً مع بدء إيران في تكثيف أنشطتها النووية، ومع إعلانه حالة طوارئ بشأن إيران، وأصدر كلينتون أمراً تنفيذياً في ١٩٩٥ يحظر التجارة الأميركية والاستثمار في إيران[١٠].

من المُهِم الإشارة إلى أن الهدف المعلن رسمياً لنظام العقوبات ضد إيران هو وقف برنامجها النووي، الذي يعد ضمن منع انتشار الاسلحة النووية وهو من المصالح الامريكية العليا[١١]، ويمثل قضية رئيسة وجوهرية حكمت طبيعة التوازنات الاقليمية والدولية ، فمسألة الرنامج النووي الايراني تعد تهديد لأمن مجموعة من الدول الاقليمية ؛ لأنه يفتح المجال لتفوق ايران عسكرياً وتكنولوجياً، وبالتالي يمثل خللاً كبيراً في معادلة التوازنات الاقليمية ، ويعد تهديداً لمصالح الدول الكبرى في المنطقة، فضلاً عن أنَّ الولايات المتحدة ترى في ايران دولة مضادة ثقافياً وايديولوجياً لا بد من تحييد قدرتها للسيطرة على تهديدها والحد من خطرها المباشر عليها وعلى مصالح حلفائها وامنهم وفي مقدمتهم من(اسرائيل) وسلامتها[١٢].

فقد بدأ الاهتمام الأمريكي بالبرنامج النووي الإيراني* منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين إذ لجأ الرئيس بيل كلينتون إلى الضغط الشديد على (روسيا والصين) لوقف تعاملهما مع إيران[١٣]، بسبب الاشتباه في أنه لا يتم تطويره لأغراض سلمية، إذا كان من الصعب فرض حظر انتشار الأسلحة النووية، فهناك حاجة –راي الولايات المتحدة –لمعرفة احتمال نجاح العقوبات في تقييد أو تحفيز تغيير سلوكي على جزء من الهدف[١٤].

وكانت محاولات عرقلة البرنامج النووي الإيراني لها الأسبقية في السياسة الأمريكية بعد أحداث أيلول عام(٢٠٠١)، بعد أن كشف المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية عام(٢٠٠٢) عن وجود منشأة ذات صلة بالأسلحة النووية في(ناتانز وأراك)، فضلاً عن كشف المخابرات الإسرائيلية عن جهود إيرانية لتطوير صناعة عسكرية نووية[١٥]، ورفضت إدارة الرئيس(بوش الابن) أية حوار مع إيران، وسعت للحصول على أكبر دعم دّولي من أجل احتواء طموحات إيران النووية[١٦]، ثم فرض العقوبات الاقتصادية ضدها ، فضلاً عن التهديد بتوجيه ضربة عسكرية مدمرة ضد المنشأة النووية الإيرانية[١٧]، معتمدةً على قوتها العسكرية الكاسحة في استراتيجية الردع ، ثم ادرجت ايران كدولة مارقة وراعية للإرهاب العالمي[١٨].

إنَّ التهديد الغربي بتنفيذ العقوبات كان بين عامي (٢٠٠٤–٢٠٠٥) عندما انتقلت السلطة في ايران من يد الاصلاحيين برئاسة (خاتمي) الى المتشددين برئاسة (نجاد)، وتم تحويل الملف النووي الايراني في شباط عام (٢٠٠٦) الى مجلس الامن*، وكان بمثابة تحجيم دور ايران الاقليمي بالإجماع الدولي، والحذر من تطوير انشطة ايران النووية وخروجها من الاستعمال السلمي الى العسكري ، وذلك من اجل فرض هيمنتها الاقليمية في منطقة يتداخل فيها النفوذ الذي يعد من اهم المناطق التي تؤمن مصالح الغرب الاستراتيجية والاقتصادية[١٩].

وربط بعضهم العقوبات بالديمقراطية** وفي حالة إيران ربما يكون هذا هدفًا أكثر أهمية، وفي الواقع يبدو أيضًا أن العقوبات قد نُفذت على أمل تسهيل اختراق ديمقراطي في البلد، وأن حلقات العقوبات تهدف إلى تعزيز الديمقراطي تقود الى التغييرات السياسية في إيران[٢٠]. فالمزيد من العقوبات الاقتصادية على ايران ستؤدي الى اصابة الاقتصاد الايراني بالشلل الكامل، فضلاً عن العزلة السياسية وتراجع الدور الاقليمي[٢١]، وقد يقود ضغط العقوبات–من وجهة نظر الولايات المتحدة – إما في استبدال حكومة البلد أو تفتح مجالًا للمساومة ، مما يجعل قيادة الدولة المستهدفة أكثر استعدادًا لتقديم تنازلات بسبب التكاليف السياسية المتزايدة لعدم الامتثال [٢٢].

أمَّا إدارة الرئيس أوباما فقد انتهجت سياسة الدبلوماسية الواقعية[٢٣]، موجهةً اهتمامها شطر إيران بعد أن أطاحت الإدارة الأمريكية السابقة بنظامي طالبان وصدام اللذان يعدان أشد أعداء إيران خطورةً تاركةً لإيران الهيمنة الإقليمية، والشعور بأن إيران ماضية في امتلاك السلاح النووي[٢٤]، وهذا الأمر جعل تمرير البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن حتمياً[٢٥]، فمن ناحية عملت الإدارة الأمريكية على تطوير التوافق الدّولي من أجل تصعيد العقوبات على طهران، وفي الوقت ذاته أكدت أحقية إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية

تحت بنود معاهدة عدم الانتشار النووي فهي سياسة متأرجحة بين الشد تارة والسلاسة تارة اخرى[٢٦]، وفي ٢٠ أذار عام (٢٠٠٩) وجه الرئيس أوباما دعوة تاريخية إلى إيران داعياً إلى إنهاء عقود من العداء والدخول في حوار نزيه وبناء[٢٧] ، مفضلاً الحوار الأمريكي– الإيراني على الخيارات الآخرى كالضربة العسكرية الوقائية للمنشآت الإيرانية النووية، التي في أفضل الاحوال لن تؤدي إلا لتأخير البرنامج النووي الإيراني[٢٨] .

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإيران بأكثر من(١٧٪) بين عامي (٢٠١١ و ٢٠١٤) في أعقاب العقوبات التي تهدف إلى ثني إيران عن بناء سلاح نووي، انخفضت صادرات النفط بأكثر من(٥٠%)، وخرجت معظم البنوك العالمية من إيران، وارتفع التضخم إلى حوالي(٦٠ %)، وانخفض إنتاج السيارات بنحو (٦٠%)[٢٩].

أدت العقوبات الأمريكية ضد إيران إلى الاتفاق النووي في عام(٢٠١٥)، الذي فرض على ايران تخفيض شديد لمخزونها القائم، فضلاً عن مراقبة مشددة ، كما وضع حدوداً صارمة لمواصلة تخصيب اليورانيوم لأغراض مدنية [٣٠]، على الرغم من أن حملة العقوبات تتضمن تدابير مماثلة للكيانات المستهدفة، مثل تجميد الأصول والقيود على ممارسة الأعمال التجارية، فالعقوبات تراوحت بين اللوم الدبلوماسي والقرب للحرب، فاثر العقوبات كان واضح فهي لا توجد في فراغ[٣١].

بعد أكثر من عام من التهديد بالانسحاب من الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في عام(٢٠١٥) من قبل إيران وخمس قوى عالمية، فضلاً عن ألمانيا، قد أصبح الاتفاق النووي على المحك بعد مجيء ترامب إلى الحكم، الذي أبدى رأياً مناقضاً تماماً حول تسوية الملف النووي الإيراني، وذلك بوصفهِ الاتفاق على أنه فظيع وكارثي[٣٢]، وأعلن الرئيس دونالد ترامب في ايار ٢٠١٨ أنَّ الولايات المتحدة ستنسحب بالفعل من خطة العمل الشاملة المشتركةJCPOA) [٣٣]، ووعد بفرض "أعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية" ضد إيران، والتي كان أبرزها في آب عام(٢٠١٨)[٣٤]، من صفقة نووية مع استهداف شخصيات وشركات إيرانية جديدة[٣٥]، وأعادت فرضها من جانب واحد، والعقوبات الثانوية على إيران، الموجة الأولى تستهدف السيارات المتنقلة والعملات الأجنبية والذهب، والموجة الثانية التي دخلت حيز التنفيذ في ٥ تشرين الثاني(٢٠١٨) هي أكثر عقابية وتستهدف صادرات إيران من الارض والبنوك[٣٦] ثم توالت العقوبات أبتداءاً من نيسان ٢٠١٩ [٣٧].

استمرت العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران من أجل تحجيم مكانتها بعد أنَّ اتسع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما ينذر بتهديد المصالح الأمريكية فيها، فضلاً عن الهاجس الأمريكي بعد التجارب التي أجرتها إيران للصواريخ البعيدة المدى إذ ما تسنى لها إنتاج رؤوس نووية ، كما تنظر إدارة ترامب إلى إيران على إنها راعية للإرهاب[٣٨]،حيث يشير "جون بولتون"(مستشار الأمن القومي الأمريكي) أن بلاده تواجه تهديدات إرهابية من إيران، التي لا تزال أهم دولة راعية للإرهاب[٣٩]، وقد هدد بعض الأوربيين بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ورد نائب وزير الخارجية الروسي ريابكوف بقوله ((نحذر الذين يتوهمون بأن نقل الموضوع بأكمله إلى مجلس الأمن* سيساعد في حل المشكلة، ومن اللجوء لمثل هذه الخطوات، لأنها محفوفة بانقسام جديد ومشاكل جديدة)) [٤٠] .

حاول الاتحاد الأوروبي والنصاب القانوني من الدول الأعضاء إنقاذ الصفقة، وسعوا جاهدين للحفاظ على الفوائد الاقتصادية للصفقة لإيران حتى مع فرض العقوبات الثانوية الأمريكية، وكجزء من هذا الجهد أعلنت الأطراف الأوروبية في خطة العمل الشاملة المشتركة (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي) عن إطلاق وسيلة ذات أغراض خاصة (SPV) ، وهي آلية سداد وصفتها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي(فيديريكا موغيريني) بأنها "كيان قانوني لتسهيل المعاملات المالية المشروعة مع إيران[٤١].

حتى قبل إعادة فرضها كان للعقوبات تأثير قاسٍ على الاقتصاد الإيراني ، وعلى وجه الخصوص العملة الإيرانية (الريال) التي تراجعت مقارنة بالدولار الأمريكي، لقد غادرت الشركات الغربية بما في ذلك الشركات الأوروبية الكبرى من إيران؛ لتجنب تعريض علاقاتها الأكثر أهمية بالنظام المالي الأمريكي وسوق الولايات المتحدة للخطر، ولكن في الوقت نفسه أكدت الحكومات الأوروبية وشركاء إيران التجاريون الرئيسون في آسيا دعمهم المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة وسعوا إلى ابتكار آليات لمواصلة التجارة مع إيران بمساعدة شركائها - P4 + 1 بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا – يبدو أن إيران كانت تعتزم تجاوز موجة العقوبات هذه في أمل أن يكون ترامب رئيساً لولاية واحدة وأن خليفته سيعود إلى الاتفاق النووي[٤٢].

كان الافتراض البديهي في قلب سياسة إدارة ترامب تجاه إيران هو أنه عن طريق تقليص مواردها، فإن العقوبات الاقتصادية على إيران ستقلل من أنشطتها التخريبية ضد المصالح الامريكية في الخارج، فضلاً عن ان العقوبات تهدف على حد تعبير وزير الخارجية الاسبق (مايك بومبيو) ، إلى دفع إيران إلى اتخاذ خيار: "إما أن تقاتل للحفاظ على دعم الحياة في الداخل أو الاستمرار في تبديد الأمور الثمينة (الثروة) في معارك في الخارج ، ولن يكون لديها الموارد الكافية للقيام بالأمرين معاً"[٤٣].

وبشكلٍ عام جاء انتصار ترامب في عام(٢٠١٦) بتحول في السياسة الأمريكية تجاه إيران عن طريق الاعتماد على المزيد من الضغط بدلاً من الدبلوماسية، عكس سياسة سابقه(اوباما)، وأوفى ترامب بوعده في حملته الانتخابية بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة(JCPOA)، ودعا إلى إجراء مفاوضات مع إيران تأخذ في الاعتبار سياسة إيران الخارجية في الشرق الأوسط، ومارست إدارته "ضغوطًا قصوى" عبر فرض مزيد من العقوبات على إيران، واغتيال الجنرال (قاسم سليماني) قائد فيلق القدس، علاوة على ذلك هناك تكهنات بأن كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة كانا مسؤولين عن الهجمات على موقع(نطنز الن ووي)في عام (٢٠٢٠)[٤٤].

أنَّ سياسات إدارة ترامب قادت إلى زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران دون تغيير ملموس في سلوك إيران، لكن كان لدى ايران امل مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في أنَّ يؤدي تغيير الرئاسة إلى إعادة التزام الولايات المتحدة بخطة العمل الشاملة المشتركة وتخفيف التوتر مع ايران، وصرح جو بيدن مرشح الحزب الديمقراطي ، أنه كرئيس سيعيد الدخول في الاتفاق النووي وسيحاول نزع فتيل التوتر مع إيران، لكن الواقع اشار على أن الخلافات بين الولايات المتحدة وإيران لن تطفو على السطح فحسب ، بل أنَّ التغيير في سياسة الولايات المتحدة سيكون محدودًا، لأن الولايات المتحدة تتعرض لضغوط هائلة من حلفائها في

المنطقة، ليس فقط للحد من طموحات إيران النووية، ولكن للحد من نفوذها الإقليمي، ستستمر العلاقات الأمريكية الإيرانية في التوتر بغض النظر عن النتيجة ولكن بدرجات متفاوتة من الحدة[٤٥].

بمجرد دخول الرئيس المنتخب بايدن إلى البيت الأبيض، قدمت ادارته التزاماً جوهرياً هو: منع إيران من الحصول على أسلحة نووية، لكن فيما عدا ذلك بالنسبة إلى الرئيس المُنتخب، الخطوة الأَولى هي العودة إلى خطة العمل الشاملة المُشتركة ورفع العقوبات عن إيران[٤٦]، كونه احد اعضاء فريق اوباما ومشارك في دخول الولايات المتحدة في الا تفاق النووي عام (٢٠١٥)، ويرى التوازن الاقليمي الاساس في السيطرة على ايران، فهو يعي ان ايران تحاول تحسين موقعها في المنطقة واستغلال مناطق نفوذها كمنطقة جيوسياسية للأمن القومي الايراني، على أن تتبعها مفاوضات حول قضايا أخرى، مع الاستفادة من إمكانية تجديد العقوبات وحتى القيام بعمل عسكري، أن الأولوية القصوى هي منع إيران من الحصول على أسلحة نووية ، حتى على حساب القضايا الأخرى[٤٧].

لقد جاءت ادارة بايدن بسياسة جديدة للولايات المُتحدة تختلف عن سابقتها التي اتبعها الرئيس الاسبق (ترامب) التي أَدت إِلى تراجع دور الولايات المُتحدة في عدد كبير مِن الدول، وأَكد الرئيس (بايدن) في أَول خطاب لهُ أَمام الكونغرس بان الولايات المتحدة ستعمل على اعادة بناء علاقاتها مع مُختلف الدول، وتاتي ايران في مُقدِمة الدول التي تسعى لتطبيق تلك السياسة معها، نظراً الى أنَّ ضمان علاقات قائمة على الحوار والجانب الدبلوماسي هو افضل الخيارات الممكن للتعامل مع القضايا الشائكة المُتعلقة مع ايران، لا سيما وأنَّ الاخيرة تمثل مصلحة استراتيجية للولايات المتحدة ودولة محورية في المنطقة ابتداءً من ضمان امدادات النفط الى المضايق التجارية التي تمر من خلالها واذرعها الممتدة في عدد كبير من الدول التي ستجر المنطقة معها الى حالة من الصراع غير المعروف نتائجه على الصعيد الدولي والاقليمي ، فالسياسة الخارجية الامريكية تسعى من النهج العام للرئيس (بايدن) أنَّ تكون سياسة قائمة على تقديم الطرق السلمية والدبلوماسية لمعالجة اية قضية مع الجمهورية الاسلامية الايرانية بدلاً من انتهاج اسلوب القوة والمقاطعة الدبلوماسية والرجوع الى طاولة المفاوضات ، انطلاقاً من ادراك (بايدن) أنَّ السياسات السابقة للولايات المتحدة وزيادة حدة التوترات لم تكن تفضي الا الى تقليل دور الولايات المتحدة في قضايا عدة والسماح لأطراف منافسة اخرى لبناء شراكات وعقد تعاون ما يجعل دورها بارزاً بشكل اكبر كالحالة مع الصين وروسيا، وأنَّ اعادة دور الولايات المتحدة الامريكية كقوى عظمى محورية هو تفعيل جانب التعاون والحوار والدبلوماسية مع عدد كبير من الدول[٤٨].

قال بايدن أنَّ إدارته ستواصل العقوبات على مؤسسات الدولة الإيرانية والمسؤولين رفيعي المستوى بسبب انتهاكات حقوق الإنسان ودعم الإرهاب وتطوير الصواريخ الباليستية، لكنه أراد أيضًا تجنب تقويض قدرة إيران على مكافحة جائحة COVID-19، وأقر نائب الرئيس الاسبق في نيسان ٢٠٢٠ قائلاً: "توجد بالفعل استثناءات إنسانية للعقوبات، ولكن من الناحية العملية فإن معظم الحكومات والمنظمات قلقة للغاية بشأن التعارض مع العقوبات الأمريكية لتقديم المساعدة".

اقترح بايدن ستة مبادرات إنسانية ، مثل إصدار تراخيص لموردي الأدوية والطب لحماية تدفق السلع الإنسانية، واشار الى الفصل بين الخلافات مع ايران وبين عمل الصواب والشيء الانساني ويمكن توضيح رأي بايدن بشأن موضوع إيران فيما ياتي [٤٩].

١. البرنامج النووي والدبلوماسية الجديدة في لقاء مع الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ في١٨ ايار ٢٠٢٣: "كما أخبرت رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو)، فإن التزام أمريكا تجاه إسرائيل صارم وحازم، ونحن ملتزمون أيضًا بضمان أن إيران لا تمتلك أسلحة نووية أبدًا، لذلك لدينا الكثير لنتحدث عنه ".

٢. في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في٢١ ايلول٢٠٢٢: "في حين أن الولايات المتحدة مستعدة لعودة متبادلة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة إذا قامت إيران بالتزاماتها، فإن الولايات المتحدة واضحة: لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي.

٣. افتتاحية في الواشنطن بوست في ٩ تموز٢٠٢٢: "بعد أن تراجع سلفي عن الاتفاق النووي الذي كان ناجحًا، أصدرت إيران قانونًا يقضي بتسريع برنامجها النووي، ثم عندما سعت الإدارة الأخيرة لإدانة إيران لهذا العمل في مجلس الأمن الدولي، وجدت الولايات المتحدة نفسها معزولة وحيدة".

٤. "فيما يتعلق بإيران اجتمعنا مع الحلفاء والشركاء في أوروبا وحول العالم لعكس عزلتنا، والآن أصبحت إيران معزولة حتى تعود إلى الاتفاق النووي الذي تخلى عنه سلفي بلا خطة لما قد يحل محله، وستواصل إدارتي زيادة الضغط الدبلوماسي والاقتصادي حتى تصبح إيران مستعدة للعودة إلى الامتثال للاتفاق النووي لعام٢٠١٥، كما أظل على استعداد للقيام بذلك ".

٥. مؤتمر صحفي في حديقة الورود في١٦ نيسان ٢٠٢١: "نحن لا نؤيد ولا نعتقد أنه من المفيد على الإطلاق أن تقول إيران إنها ستتحرك للتخصيب إلى(٦٠%) هذا مخالف للاتفاق، على الرغم من ذلك يسرنا أن إيران استمرت في الموافقة على الانخراط في المناقشات المباشرة وغير المباشرة معنا ومع شركائنا حول كيفية المضي قدمًا وما هو مطلوب للسماح لنا بالعودة إلى (خطة العمل الشاملة المشتركة)، وحتى نكون جزءًا مرة أخرى – أنه لم يكن علينا أبدًا الخروج منه، وأعتقد أنه من السابق لأوانه إصدار حكم بشأن ما ستكون النتيجة ، لكننا ما زلنا نتحدث"

المبحث الثاني: المساعدات الاقتصادية الامريكية اتجاه اوكرانيا:

تعد المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول الغنية الى الدول ذات المستوى الادنى من اهم المصادر التي تعتمد عليها الاخيرة في تطوير بنيتها واقتصادها وتحقيق التنمية، ويمكن تعريف المساعدات الاقتصادية" على انها المساعدات العينية أو النقدية التي تحصل عليها الدول النامية من الدول المتقدمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ وذلك للمساعدة في سد عجز الموازنة وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية على أنَّ يكون عنصر المنحة في هذه المساعدات(٢٥%) على الاقل"[٥٠].

عند النظر إلى تاريخ المساعدات الأمريكية، تظهر ثلاثة أهداف عامة(الاستقرار السياسي، وزيادة التحرر

الاقتصادي، وتوسيع النفوذ في البلد المتلقي)، والمساعدة الخارجية هي عنصر أساس في الدبلوماسية الامريكية... لتمكين البلدان من تعزيز الأمن، وتوطيد الديمقراطية، وزيادة التجارة والاستثمار، وتحسين حياة شعوبها... ومنع الدول الفاشلة في المستقبل، نشأ نظام المساعدات الخارجية –الحالي للولايات المتحدة– خلال المواجهة الأيديولوجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اثناء الحرب الباردة على وجه الخصوص، وبعد الحرب الباردة وُلد نظام عالمي بقيادةِ الولاياتِ المتحدة، وعدت المساعداتُ الخارجيةَ احد أدات استمرار النفوذ والسيطرة الموجهة إلى دول أو مناطق معينة في المعركة الاستراتيجية من أجل السيادة، وتم استهداف تلك المناطق؛ لأنها كانت تعد مهمة في الكفاح الأمريكي السوفياتي من أجل النفوذ العالمي، وكان التركيز الرئيس للمساعدات هو كسب الدول بعيدًا عن مجال النفوذ السوفيتي وزيادة عدد مؤيدي الحلفاء للولايات المتحدة، في الواقع كانت المساعدة مبنية على هدف تحفيز الدول على الجمع بين أمنها وقيادة الولايات المتحدة [٥١].

والسؤال هنا ما هو هدف الولايات المتحدة من المساعدات الاقتصادية لدولة أوكرانيا؟ وهذا الهدف ينطوي على اتخاذ أعلى القرارات في الدوائر الدبلوماسية الأمريكية عند تحليل العلاقات بين الولايات المتحدة وأوكرانيا ، ويجب الكشف عن طبيعة السياسة الأمريكية تجاه أوكرانيا.

أوراسيا– أهم هدف جيوسياسي للولايات المتحدة، فالموقع المركزي لأوروبا الشرقية– حيث تقع أوكرانيا– هو رابط مهم في تحقيق المصالح الامريكية، إن أوكرانيا هي "الورقة الرابحة" المهمة للولايات المتحدة في ردع إحياء روسيا والصراع من أجل الهيمنة[٥٢]، فهي خاصرة روسيا الرخوة، وتعد بوابة النفوذ الروسي في اوربا عبر امدادات الغاز الروسي[٥٣]، وعن الاهمية الجيوسياسية الاوكرانية صرح مكتب وزير الدفاع الأمريكي (O.S.D)، في استراتيجيته الأمنية لأوروبا وحلف شمال الأطلسي لعام (١٩٩٥)، بما يلي: "أوكرانيا المستقلة والديمقراطية هي حجر الزاوية لاستقرار أوروبا وسلامها "[٥٤].

في عام (١٩٩٥) في تقرير عن المصالح الوطنية للولايات المتحدة ، بالتعاون مع جامعة هارفارد ، تم إدراج اوكرانيا كدولة تعدها الولايات المتحدة من مصالحها الحيوية، وترى من الضروري قلب أوكرانيا ضد روسيا والسماح لها بالانضمام إلى أوروبا– مفتاح الهيمنة– عبر "الشراكة الديمقراطية" ، ويتم تحديد الطابع الرئيس للعلاقات بين أوكرانيا والولايات المتحدة بعد أنَّ يتم تدمير الأسلحة النووية عبر الاتفاقية الخاصة ، مما يزيل أكبر عقبة أمام تطوير التعاون الأمريكي الأوكراني، ودعم استقلال أوكرانيا ، ومعارضة النفوذ الروسي الذي سيصبح بطبيعة الحال الهدف الرئيس لسياسة الولايات المتحدة تجاه أوكرانيا[٥٥].

لم تقيم الولايات المتحدة وأوكرانيا علاقات دبلوماسية ذات مستوى عالي لمدة طويلة؛ لأن الدولتين متباعدتان جغرافيًا ، وتفتقران إلى نقاط الاتصال التاريخية والثقافية والترابط العميق في الاقتصاد، وبعد بداية الأزمة الأوكرانية* أبدت الولايات المتحدة اهتمامًا غير مسبوق بأوكرانيا: الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لم يسبق له مثيل، وأصبح هذا الدعم أحد المحفزات المهمة لتفاقم الأزمة[٥٦]، يرى بعضهم أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية هي من صنعت الأزمة الأوكرانية لهدف أساس، هو ضرب الاقتصاد الروسي وتقويض صادرات روسيا من الطاقة إلى أوربا ، وتكرار ما حدث في زمن غرباتشوف، عندما انخفضت أسعار

النفط بشكل حاد ، وأثرت في القدرات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي ، وأدت إلى تفككه مطلع تسعينيات القرن العشرين[٥٧]، ويلخص المحللون الروس والمجتمع السياسي أنَّ هدف الولايات المتحدة هو "جر روسيا إلى حرب مع أوكرانيا، ويرون أن "الولايات المتحدة سهلت انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي من اجل تحويل أوكرانيا إلى حاجز بين أوروبا وروسيا وتقليل فرص إقامة تحالف استراتيجي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا[٥٨].

في٣ كانون الثاني(١٩٩٢)، أقامت الولايات المتحدة وأوكرانيا العلاقات الدبلوماسية رسميًا، في بداية الاستقلال نفذت أوكرانيا إصلاحات سياسية واقتصادية وعسكرية شاملة بما يتفق تمامًا مع النموذج الغربي، وتم التوقيع على "اتفاقية حول العلاقات بين الولايات المتحدة وأوكرانيا وإقامة شراكة ديمقراطية، وكان الهدف من سياسة الولايات المتحدة تجاه أوكرانيا في ذلك الوقت هو التدمير السريع لأكثر من(٢١٥٠) سلاحًا نوويًا تكتيكيًا وأكثر من(١٨٥) سلاحًا نوويًا استراتيجيًا من مخلفات الاتحاد السوفيتي، وقد التزمت أوكرانيا مقابل مساعدات اقتصادية بلغت (٩٠٠) مليون دولار، لتكون رابع أكبر دولة تتلقى مساعدات خارجية امريكية، وأن تصبح دولة غير نووية والانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[٥٩].

بعد خمسة أشهر من انتخاب(ليونيد كوتشما) رئيساً لأوكرانيا ، التقى (كوتشما) بالرئيس الأَمريكي الاسبق (بيل كلينتون) في ٢٢ تشرين الثاني عام (١٩٩٤) لِمُناقشة الإصلاح الاقتصادي والنووي، خلال الاجتماع أكد الرئيس كلينتون للرئيس كوتشما أن الولايات المتحدة ستستمر في العمل مع أوكرانيا لتفكيك ترسانتها النووية* أثناء تقديم المُساعدات الخارجية، وقد وقع (كوتشما وكلينتون) على ميثاق الشراكة والصداقة والتعاون الأوكرانية–الأمريكية واتفاقية التعاون في أبحاث الفضاء للأغراض السلمية، أما بالنسبة لاهتمام أوكرانيا بالانضمام إلى الناتو خلال رئاسة كوتشما، فقد شجعها كلينتون اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا، وأكد أنه لن يعترض طريق أو يفعل أي شيء من شأنه أن يستبعد إمكانية العضوية الأوكرانية في الناتو، وصوت البرلمان الأوكراني بأغلبية ساحقة لجعل أوكرانيا دولة خالية من الأسلحة النووية ووافق على تنفيذ اتفاقيتين رئيستين للحد من الأسلحة في ٥ كانون الاول عام (١٩٩٤)[٦٠].

في عام (١٩٩٦) أعلنت أوكرانيا رسميًا إرسال جميع الأَسلحة النووية الموجودة على أَراضيها إلى روسيا، وتم حل مُشكلة تدمير الأَسلحة النووية في أوكرانيا تمامًا، ودخلت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا مرحلة جديدة مِن التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري الشامل[٦١]، وعرضت الولايات المتحدة على اوكرانيا(٧٠٠) مليون دولار، الأَمر الذي يجعلها مِن أَكبر الدول المتلقية للمساعدات امريكية [٦٢]، وفي عام (١٩٩٩) دعمت الحكومة الأَمريكية المُعارضة الأَوكرانية، وانتقدت الحكومة الأَوكرانية لقمعها إرادة الشعب، وبالتالي الإساءة إلى الحكومة الأَوكرانية، وأَعربت أَوكرانيا علناً عن عدم موافقتها على شن الناتو غارة جوية على يوغوسلافيا بعد إعادة انتخاب كوتشما في عام (٢٠٠٠) ، تبنت أوكرانيا سياسة دبلوماسية "شاملة" جديدة ، بالتوازي مع تطوير العلاقات مع القوى العالمية الكبرى ، مثل روسيا والاتحاد الأوروبي والصين ، ودعم النظام العالمي متعدد الأقطاب بشكل فعال ، لكن إدارة الرئيس الامريكي الاسبق (بوش) تبنت سياسة أكثر صرامة تجاه أوكرانيا ، وأعلن عن خفض المساعدة الاقتصادية لأوكرانيا، كما فرضت الولايات المتحدة

عقوبات اقتصادية على الحكومة الأوكرانية لعدم امتثالها لإرادة الشعب [٦٣].

بعد أن حققت الولايات المتحدة هدفها المتمثل في نزع السلاح النووي في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، فإن جوهر سياستها تجاه أوكرانيا هو دعم استقلال أوكرانيا وردع صعود روسيا –كما مر سابقاً–، وهناك ثلاثة اتجاهات لسياسة الولايات المتحدة تجاه أوكرانيا: أولاً حماية سيادة وسلامة أوكرانيا، ثانياً مساعدة أوكرانيا في الانضمام إلى حلف الناتو، ثالثاً مساعدة أوكرانيا في التخلص من اعتماد روسيا على الاقتصاد والطاقة، إن تصرفات الولايات المتحدة مع الأوكرانية هي تعبير واضح عن هذا الاتجاه المعين، وتقوم سياسة الولايات المتحدة على معارضة جوهرية لسياسة روسيا تجاه اوكرانيا، وأنَّ المواجهة بين الولايات المتحدة و روسيا بسبب اوكرانيا هي مواجهة للإرادة الاستراتيجية أكثر من مواجهة مصالح استراتيجية، والتي قد تحل عبر اندلع مواجهة بينهما[٦٤].

بحلول ايلول عام(٢٠٠٢)، اتخذت العلاقات بين الولايات المتحدة وأوكرانيا منعطفًا أكثر حدة نحو الأسوأ حيث أظهر تحقيق لمكتب التحقيقات الفيدرالي أن (كوتشما) قد سمح ببيع أنظمة المراقبة الجوية إلى العراق، ورداً على مبيعات المعدات العسكرية أوقفت الولايات المتحدة جزءًا من مساعدتها لأوكرانيا، فانخفضت المساعدات الخارجية الأمريكية لأوكرانيا بعد أنَّ كانت من أكبر متلقي للمساعدات الامريكية بعد إسرائيل ومصر في التسعينيات، بمقدار النصف تقريبًا من(٢٢٩) مليون دولار في عام (٢٠٠١) إلى(١٢٥) مليون دولار في عام (٢٠٠٢)، وبعد أن أصبحت فضيحة العراق علنية، تعرض (كوتشما) للضغط من قبل القادة الغربيين وحلف شمال الأطلسي في قمة الناتو في تشرين الثاني عام (٢٠٠٢)، كتب الكونغرس الأمريكي، رسالة إلى الرئيس الاسبق(بوش الابن) تحثه فيه على عدم الاجتماع مع كوتشما[٦٥].

بحلول عام (٢٠٠٣) كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وأوكرانيا في أدنى مستوياتها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي[٦٦]، ومع ذلك وصلت القوات الأوكرانية إلى العراق في ايلول عام (٢٠٠٣) كجزء من قوة الاستقرار الدولية من اجل استمرار المساعدات الامريكية والبريطانية ، إذ وافق البرلمان الأوكراني في ٥ حزيران عام (٢٠٠٣) على إرسال(١٨٠٠) جندي حفظ سلام إلى العراق ، ونشرت صحيفة (Dzerkalo Tygnia) الأوكرانية استطلاعًا –اثناء حرب العراق– أظهر أن(٩٠٪) من الأوكرانيين يعارضون الحل العسكري للأزمة العراقية[٦٧].

بعد نجاح "الثورة المخملية" في جورجيا في عام (٢٠٠٣)، نظرت الولايات المتحدة إلى أوكرانيا وعدتها نقطة انطلاق رئيسة للتغلغل السياسي في بلدان رابطة الدول المُستقلة، وسعت إلى استخدام فرصة الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا في تشرين الاول عام (٢٠٠٤) لتحويل أوكرانيا بالكامل إلى "دولة "الديمقراطية والحرية " بعد إعلان الجولة الأولى من الانتخابات، أيد (كوتشما) فوز (يانوكوفيتش) لكن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بنتائج الانتخابات واستدعت السفير احتجاجًا على ذلك، وبدعم من الولايات المتحدة بدأت أحزاب المعارضة بقيادة (يوشينكو) احتجاجات واسعة النطاق في الشوارع، واضطرت السلطات الأوكرانية إلى إجراء جولة ثانية من الانتخابات، وفاز(يوشينكو) بالانتخابات، الذي وعد بوش بأنه سيقود أوكرانيا للاندماج في

المجتمع الغربي ويخرج بالكامل من دائرة نفوذ روسيا[٦٨].

في أوائل ايار عام (٢٠٠٥) بناءً على طلب الإدارة الامريكية، رفع الكونجرس الاعتمادات الطارئة المخصصة لأوكرانيا من (٣٣.٧) مليون دولار إلى(٦٠) مليون دولار من المساعدات المخصصة لـ أولويات حكومة أوكرانيا العليا للإصلاح السياسي والاقتصادي، بما في ذلك مبادرات مكافحة الفساد ودعمها في المستقبل، في حزيران من العام نفسه قاد السناتور الأمريكي تشاكهاغل- جمهوري من نبراسكا- وفدًا رفيع المستوى إلى كييف والتقى مع كبار المسؤولين الأوكرانيين إذ ناقشوا "تعزيز العلاقات الثنائية في الشؤون الدفاعية والاقتصادية" و"هنأ الحكومة الأوكرانية الجديدة على التزامها بتبني السوق -الإصلاحات الاقتصادية الموجهة التي من شأنها تعزيز مناخ الأعمال الصحي وضمان الازدهار على المدى الطويل[٦٩].

ووضعت العلاقات الثنائية على المحك مرة أخرى بعد انتخاب أوباما رئيسًا ، الذي طرح الخط الدبلوماسي المتمثل في "القوة الذكية "على عكس سياسة بوش "أحادية الجانب"، شدد أوباما على أن "الولايات المتحدة لن تتدخل علانية في الشؤون الداخلية لأوكرانيا، ولكنها ستستخدم المزيد من الوسائل المالية والإنسانية وغيرها كأداة للتأثير على الشؤون الداخلية والدبلوماسية لأوكرانيا، والدافع الرئيس لسياسة الولايات المتحدة: أولاً تعزيز القوات الموالية للولايات المتحدة في أوكرانيا لزيادة النفوذ في الساحة السياسية الأوكرانية ، فضلاً عن توسيع القاعدة السياسية في الشرق والجنوب الشرقي، ثانياً زيادة اهتمام ودعم منظمات الشباب الأوكراني، ثالثًا إعداد أوكرانيا للانضمام إلى الناتو، رابعا تعزيز العلاقات مع الأحزاب السياسية الأوكرانية الرئيسة، خامسًا الاهتمام المتزايد بمنطقة القرم فهذه ليست قاعدة الأسطول الروسي في البحر الأسود فحسب، بل إنها أيضًا منطقة مهمة لاستكشاف وتطوير النفط على البحر الأسود في المستقبل، وفي عام (٢٠١١) وقع الاتحاد الأوروبي في أزمة ديون سيادية، وتسبب "الربيع العربي" في ثورة أكبر في الشرق الأوسط وشِمال إفريقيا، لذلك تراجعت أهمية أوكرانيا في الخط الدبلوماسي الأمريكي العام، واستطاع (يانوكوفيتش) من توسيع سلطته والسيطرة على تعيين المسؤولين المركزيين والمحليين، وقمع وسائل الإعلام، وقمع المعارضة، لا سيما الملاحقة الجنائية لمعارضه السياسي (يوشينكو)، الامر الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة مرة أخرى بشأن تطور الديمقراطية، كما اختلف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع إصلاحات يانوكوفيتش الاقتصادية، استمر هذا الوضع في العلاقات الثنائية حتى بداية الأزمة الأوكرانية في عام (٢٠١٤)[٧٠].

وقبيل احداث القرم عام (٢٠١٤)، قال مستشار الامن القومي الامريكي الاسبق (توماس دنيلون) " إنّ الحكومة الروسية تبذل جهوداً كبيرة من اجل زعزعة الاستقرار في اوكرانيا، ومما يساعدها على ذلك حالة الاضطراب والتوترات التي تعيشها اوكرانيا ، واستغلال روسيا النفوذ الذي لديها لزعزعة وتقويض الاستقرار في اوكرانيا لذلك يقع على عاتق الولايات المتحدة والغرب دعم الحكومة الاوكرانية سياسياً واقتصادياً"[٧١].

بعد وقت قصير من ازمة القرم أوضح أوباما أن الولايات المتحدة لا تنوي القيام بعمل عسكري لحل المشكلة الأوكرانية، ولم توافق الولايات المتحدة على تشكيل تحالف مع أوكرانيا[٧٢]، وفي٥ أيلول عام (٢٠١٤) دعا قادة الناتو في ويلز "ارجاع" شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا، وأعلنوا عن تعليق كل التعاون العلمي والمدني

والعسكري وتجميد أنشطة العمل الثنائي مع الاتحاد الروسي، كما تم إنهاء المحادثات الروسية–الأمريكية حول الدفاع المضاد للصواريخ البالستية والقضايا الإستراتيجية الأخرى، وأمعن الجانبان الأمريكي والأوربي* في إطلاق التهديدات الخاصة بمعاقبة روسيا وعزلها، تجميد التعاون العسكري مع روسيا، وتمَّ تجميد التحضير لقمة الثمانية التي كان مِن المُقرر عقدها في (سوتشي) عام (٢٠١٤)، وأعلن الرئيس الأمريكي اوباما سلسلة عقوبات[٧٣]، على روسيا تهدف إلى استعادة أوكرانيا شبه جزيرة القرم، فضلاً عن الضغط على روسيا من أجل الموافقة على توسيع حلف الناتو إلى المجال ما بعد الاتحاد السوفيتي[٧٤]، وتعهد أوباما بتقديم مساعدة إضافية لأوكرانيا لدعم جيشها، ليصل إجمالي المساعدة الأمريكية لأوكرانيا في (٢٠١٤) إلى(١٨٤) مليون دولار، مع قرض بقيمة (مليار) دولار تم توقيعه في نيسان عام (٢٠١٤)[٧٥]، وتوفير هذه الحزمة من المساعدات بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي لاوكراني[٧٦]، وتم تصنيف توسيع روسيا كأحد التهديدات الرئيسة التي تواجه الولايات المتحدة إلى جانب "داعش"[٧٧].

في١٠ تشرين الثاني عام(٢٠١٥) أقر الكونغرس قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية عام(٢٠١٦) الذي اعاد النقاش المستمر حول توفير القدرات العسكرية لأوكرانيا، وتم تخصيص (٣٠٠) مليون دولار لِمُساعدة أَوكرانيا في قتالها ضد روسيا والانفصاليين المدعومين من روسيا في الشرق[٧٨]. كما أَعلن الاتحاد الاوربي في ٥ اذار عام (٢٠١٤) المُساهمة بشكلٍ فعال في حل الأَزمة الاقتصادية الأَوكرانية بعد ان قامت روسيا بتجميد المُساعدات المالية لها، وقام بمنحها(١١ مليار) يورو منها(١,٤) على شكل هبة مالية و(٩,٦ مليار) على شكل قروض وتاتي هذه المُساعدات ضمن السياسة المالية واسِعة النِطاق التي تشترك فيها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي[٧٩].

كما قام الاتحاد الاوربي من عام٢٠١٤ الى عام ٢٠١٩ بتقديم العديد من المساعدات المالية لاوكرانيا ، التي بلغت مجموعها ما يُقارب(١٤,٢) مليار دولار على شكل قروض مالية و(٢,٢) مليار دولار على شكل منحة ، وذلك بهدف تحقيق تكامل اوثق مع الاتحاد الاوربي ، واعلن كذلك عن استعداده لتقديم اكثر من(٢٠٥) مليون دولار لاوكرانيا بهدف دعم حالة الطوارئ التي تعيشها للتصدي لوباء (كوفيد ١٩)، وقدم بعد ذلك (١,٣ مليار) دولار على شكل قروض مالية للمساعدة من اجل الحد من التداعيات الاقتصادية للوباء[٨٠].

كانت أوكرانيا أحد اكبر المتلقين الرئيسيين للمساعدات الخارجية الأمريكية في أوروبا وأوراسيا، من السنة المالية ٢٠١٥ إلى السنة المالية ٢٠٢٠ ، بلغت مخصصات المعونة الثنائية من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لأوكرانيا حوالي (٤١٨) مليون دولار سنويًا في المتوسط ، فضلاً عن أكثر من (٣٥٠) مليون دولار من المساعدات الإنسانية، وبالنسبة للسنة المالية (٢٠٢١) بلغ إجمالي المخصصات لأوكرانيا حوالي (٤٦٤) مليون دولار، ومنذ عام(٢٠١٤) قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٢.٥ مليار دولار كمساعدات أمنية لأوكرانيا، عن طريق مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية والتمويل العسكري الخارجي بشكلٍ أساسي[٨١].

منذ تشرين الاول عام (٢٠٢١) عندما أطلع الرئيس(جو بيدن) لأول مرة على خطط روسيا لغزو أوكرانيا ،

وورد أن رئيس هيئة الأركان المشتركة (مارك ميلي) احتفظ بقائمة الولايات المتحدة "المصالح والأهداف الاستراتيجية " في الأزمة وكان أولاً: لا يوجد صراع حركي بين الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي مع روسيا، والثاني وثيق الصلة بالموضوع احتواء الحرب داخل الحدود الجغرافية لأوكرانيا، وحتى الآن لا تزال روسيا وأوكرانيا المقاتلين الوحيدين في الحرب، لكن الحرب ممكن ان تجتذب حلفاء الولايات المتحدة، إذ تجري المعارك في بلد يقع على حدود أربع دول أعضاء في الناتو على الأرض ويشترك في ساحل البحر الأسود مع دولتين أخريين، إن مدى التدخل غير المباشر لحلفاء الناتو في الحرب واسع النطاق ، إذ يشمل الدعم مساعدات ما قيمته عشرات المليارات من الدولارات المقدمة لأوكرانيا ، والاستخبارات التكتيكية ، والمراقبة ، ودعم الجيش الأوكراني ، ومليارات الدولارات شهريًا في دعم الميزانية المباشر لكييف ، والعقوبات الاقتصادية المؤلمة المفروضة على روسيا[٨٢].

غزت القوات الروسية أوكرانيا في ٢٤ شباط عام (٢٠٢٢) ، حيث نفذت ما وصفته روسيا بعملية عسكرية خاصة ، حاولت القوات الروسية الاستيلاء على العاصمة الأوكرانية، وكان الهدف هو إزاحة الرئيس الاوكراني (فولوديمير زيلينسكي) من السلطة واستبداله بشخص يدعم احتياجات روسيا الأمنية ويوافق على التنازلات الإقليمية التي يمكن أن تنهي الصراع[٨٣].

يشكل الغزو الروسي لأوكرانيا ضربة موجعة للنظام الدولي، فسعي قوة عظمى عبر الاستخدام المفرط للقوة من اجل تغيير ما هو مستقر تضمنه الاتفاقيات السابقة بين الدول وسلب دولة مُستقلة يُهدد بالعودة إلى الفوضى التي ميزت التاريخ الأوروبي لعدة قرون[٨٤]، وتعد الازمة الاوكرانية من أخطر الازمات الدولية في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، لأنها تتضمن تهديد بنشوب صراع واسع في القارة الاوربية[٨٥]، وتحدياً صارخاً لـ "النظام الدولي الليبرالي" المُرتكز على قوة الولايات المتحدة الذي بنته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، المبني على حقوق فردية قوية، ومؤسسات ليبرالية ديمقراطية، وإحساس بالمُجتمع، والأسواق الحرة، وقدمت الولايات المتحدة مثالاً على كيف يمكن أن تتشابك الحرية والازدهار بشكل وثيق لإنتاج القدرات المادية ضرورية للحفاظ على نظام عالمي، والذي حتى لو كان يخدم المصالح الأمريكية ينتج فوائد للآخرين أكثر من أي بديل يمكن تصوره[٨٦].

من جانبها حسمت الولايات المتحدة موقفها من الحرب باتجاه الوقوف ضد روسيا، ودعم اوكرانيا اقتصادياً وعسكرياً، بل وانها فرضت عقوبات* على روسيا، وهنا تحولت الولايات المتحدة الى شريك في الحرب ضد روسيا، كما طالب الرئيس الامريكي (جو بايدن) في مؤتمر صحفي بتغيير الرئيس الروسي (بوتين)، ووصفه بانه مُجرم حرب[٨٧] .

كانت الولايات المتحدة المزود الرائد للمقاومة الأمنية لأوكرانيا، لا سيما منذ أن شنت روسيا غزوها المتجدد والموسع لأوكرانيا ، ومنذ عام (٢٠١٤) عندما غزت روسيا أوكرانيا لأول مرة ، حتى عام (٢٠٢٣)، خصصت الولايات المتحدة الكثير من المساعدات من اجل الحفاظ على سلامة اوكرانيا، وتأمين حدودها، وتحسين إمكانية التشغيل البيني مع الناتو[٨٨].

لطالما دعمت الولايات المتحدة استقلال أوكرانيا وسيادتها ومسارها الديمقراطي وإصلاحات الحكم فيها، ومنذ عام (٢٠١٤) أدان العديد من أعضاء الكونجرس غزو روسيا لأوكرانيا، وشجعوا عقوبات على روسيا بسبب أفعالها، ودعموا زيادة المساعدات الاقتصادية والأمنية لأوكرانيا [٨٩]

الولايات المتحدة هي أكبر مزود للمساعدات العسكرية لأوكرانيا ، حيث تعهدت بتقديم (٤٣.٣ مليار) دولار منذ بداية إدارة بايدن ، وتم تقديم(٤٢.٦) مليار دولار من تلك المساعدة منذ الغزو روسي عام (٢٠٢٢) ، وبِعَدّها ثاني أكبر مانح فقد تعهدت المملكة المتحدة بتقديم (٤.٦) مليار جنيه إسترليني كمساعدة لأوكرانيا، إذ قدمت (٢.٣) مليار جنيه إسترليني في عام (٢٠٢٢) وعبرت عن الالتزام بمطابقة هذا التمويل في عام ٢٠٢٣[٩٠].

وتعد الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الناتو والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرون أنَّ الحرب الروسية ضد أوكرانيا "غير مبررة "وقامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول أخرى بتنسيق الجهود لفرض سلسلة من العقوبات المتزايدة على روسيا، فضلاً عن تقديم المساعدات اقتصادية (الامنية وغير الامنية) كبيرة لأوكرانيا؛ لردع المزيد من العدوان الروسي ، وعززت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي أيضًا تواجدهما العسكري في وسط وشرق أوروبا [٩١].

قد تعكس المداولات المستقبلية بشأن المساعدة المبذولة لتحقيق التوازن بين الدعم القوي أوكرانيا في حربها مع روسيا والمخاوف بشأن زيادة نفقات المساعدات– وسط مناخ اقتصادي متدهور – تلبيةً لاحتياجات إعادة الإعمار في أوكرانيا التي يُحتمل أن تبلغ (٤٠٠) مليار دولار أو أكثر ، وقد يسعى الكونغرس إلى إشراك الإدارة فيما يتعلق بحجم ونوع المساعدة الإضافية المقدمة لأوكرانيا ، فضلاً عن الإشراف الحالي والمستقبلي على تلك المساعدة[٩٢].

إنَّ الرد القوي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد حرب روسيا في أوكرانيا ضروري لحماية البنية الفوقية النظامية التي تحمي أمن الأمريكيين والدفاع عن المصالح الملموسة التي لا تعد ولا تحصى :الاستثمار المباشر في حماية أوروبا – وهي مصلحة أساسية للولايات المتحدة – سيما عندما تنذر طموحات (بوتين) لاستعادة الإمبراطورية السوفيتية المفقودة بمزيد مِن التهديدات لُحلفاء الولايات المُتحدة[٩٣]، وفي الوقت نفسه يُشير أيضاً إلى قرار واشنطن بحماية المصالح الحيوية الأخرى في مواجهة التهديدات الصينية المُتزايدة في آسيا، وتشمل هذه الأخطار التي تتعرض لها تايوان– وهي دولة مثل أوكرانيا ، يُنظر إليها أيضاً على أنها تواجه وضعًا إشكاليًا مِن قِبل مهاجميها– بوصفها تجديداً لِمُنافسة النِظام الدولي الجديد مِن قِبل الصين خارج المُنافسة على أوكرانيا[٩٤].

لا يمكن للولايات المتحدة أن تتخلى عن دورها المُهيمن ومواجهة هذه التحديات؛ لأن القيام بذلك مِن شأنهُ أن يحرمها من حرية تشكيل الاتجاهات المتطورة لصالحها ، كما لا يمكنها قبول استراتيجية عدم الاهتمام الانتقائي، لأنه سيخلق فرصًا لخصومها من اجل استغلال الامر، ويفرض عليها التخلي عن مناطق أو مؤسسات أو مجالات معينة، وبالتالي يجب على الولايات المتحدة أن تحمي مكانتها بوصفها المركز الأكثر

تقدماً في جميع أنحاء العالم ، ويجب أن تحتفظ بقدراتها المتفوقة على منافسيها ، فضلاً عن مُحافظتها على جاذبيتها الفكرية والنموذجية بسبب مزاياها الجوهرية ، لأنها تسهل إنتاج القوة المادية وتعزز النفوذ الأمريكي على نطاق واسع ، وعليها أن تتبع مساراً استراتيجياً حكيماً يتجنب إهدار الدم والأموال على أسباب تكون هامشية في الحفاظ على سلطتها وتأثيرها ولا تضر بصحة النظام الدولي بشكلٍ مُفرط[٩٥].

لذلك وبعد العدوان المسلح الروسي على أوكرانيا كانت الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة حيوية بالنسبة لأوكرانيا، إذ ساعدت في ضمان سلامتها الإقليمية وكسب الدعم المالي والاقتصادي الأجنبي للإصلاحات الديمقراطية الفعالة وإعادة الهيكلة الاقتصادية ورفض المجتمع الدولي وجود القوات الروسية في الدونباس وشبه جزيرة القرم ، وزادت المساعدة الأمريكية لأوكرانيا بعد الغزو الروسي الشامل في عام (٢٠٢٢)، ولهذا السبب أصبحت العلاقات الأوكرانية الأمريكية في الواقع الجيوسياسي اليوم عاملاً في ضمان الأمن القومي لأوكرانيا، لذلك فإن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات العسكرية والسياسية والعسكرية والتقنية والعسكرية هو عامل خارجي رئيس في ضمان سيادة الدولة الأوكرانية وسلامتها الإقليمية[٩٦].

الخاتمة:

اصبحت القوة الاقتصادية الاداة الاكثر تأثير في السياسة الخارجية الامريكية- بعد أن ادركت الولايات المتحدة للخسائر والتكاليف الناتجة عن استخدام القوة العسكرية بشكل مباشر في تحقيق المصالح العليا-عبر استخدام المساعدات من اجل ارساء النظام الليبرالي الديمقراطي ، والحفاظ على المكانة العالمية ، ولتحقيق أهداف ."جيو-اقتصادية"، -ويقصد بها "استخدام الأدوات الاقتصادية- لتعزيز الدفاع عن المصالح الوطنية، وتحقيق نتائج جيوسياسية مفيدة، فضلاً عن ذلك فالعقوبات الاقتصادية الاكثر استخداماً من قبل الولايات المتحدة على مستوى العالم كماً وكيفاً، إذ اتخذتها منهجاً راسخاً على مر مدة طويلة من الزمن باختلاف فترات تبادل الحكم بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من أشكال العقوبات الاقتصادية بشقيها الأولي والثانوي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية التي تطمح عن طريقها باستمرار القيادة الأمريكية للعالم.

تهدف العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران الى تحجيم مكانتها التي اتسعت في منطقة الشرق الأَوسط وهو ما ينذر بتهديد المصالح الأَمريكية فيها، فضلاً عن السيطرة على برنامج ايران النووي.

مِن خِلال ما تقدم نستطيع ان نبين أن للولايات المُتحدة مصلحتان في الدفاع عن اوكرانيا تتمثل المصلحة الاولى: الردع حفاظاً على الولايات المُتحدة وحُلفائها، والمصلحة الثانية هي حماية النِظام الديمقراطي الليبرالي والنظام الدولي.

الهوامش والمصادر:

([1]) Ethan Kessler, How Economic Sanctions are Used in U.S. Foreign Policy,2022, p.3. https://globalaffairs.org/sites/default/files/2022-03/Sanctions.pdf

([٢]) نقلاً عن : قاسم حسين السعدي ، العقوبات الاقتصادية وأثرها في العلاقات الدولية (العقوبات الاوربية على ايران إنموذجاً)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، العدد ١ ، المجلد ١١، ٢٠٢١، ص٤٠

([3])Ethan Kessler , How Economic Sanctions are Used in U.S. Foreign Policy,Op.Cit, p.3

([4])Mohammad Reza Farzanegan and Esfandyar Batmanghelidj, Understanding Economic Sanctions on Iran: A Survey,2023,p.1

file:///C:/Users/ع/Downloads/10.1515_ev-2023-0014.pdf

*أكد (خامنئي) " ان العقوبات الامريكية على ايران ليست فقط غير فعالة في تغيير السلوك الايراني ، بل في الواقع يساعدون ايران على ان تصبح اكثر اعتماد على نفسها . للمزيد ينظر:

Karim Sadjadpour, Reading Khamenei the world view of Irans most powerful leader ,(Washington: Carnegie Endowment , 2009),pp.2-11.

([5])Ethan Kessler , How Economic Sanctions are Used in U.S. Foreign Policy,Op.Cit,p.14

([٦]) طلال عتريسي ، جيو–استراتيجيا الهضبة الايرانية اشكاليات وبدائل ، ط١، (بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، ٢٠٠٩)، ص٧٥–٧٦.

([٧]) زياد عيد غطاس حجازين ، العقوبات الاقتصادية كاحدى ادوات السياسة الخارجية الامريكية :دراسة المقارنة (ايران وكوريا الشمالية)، ط١، (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠٢١)، ص١٠٤.

([8])U.S –Iran Conflict and Implications for U.S policy , Congressional Research Service ,2020, p1. https://fas.org/sgp/crs/mideast/R45795.pdf

([9])Sara Bazoobandi, SANCTIONS AGAINST IRAN: WINNERS AND LOSERS, European Union Institute for Security Studies (EUISS),2015,p.57. https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep07074.10.pdf

([١٠]) بالحقائق والارقام.. ابرز محطات العقوبات الامريكية على ايران ، شبكة المعلومات الدولية، على الموقع : https://asharq.com/ar/3T1nWnVRlfSLOG8TaKCao8

([11])Peter A.G. van Bergeijk ,Sanctions against Iran– A preliminary economic, European Union Institute for Security Studies (EUISS),2015,p.51 https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep07074.9

([١٢]) زينة عبد الامير عبيد الحسن ابراهيم، السياسة الخارجية تجاه ايران ابان حكم بايدن، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٢ العدد٢٨، ٢٠٢٢، ص٣٨.

*يعد البرنامج النووي الايراني أحد أهم أسباب الخلاف بين الولايات المتحدة وايران، فقد كانت الولايات المتحدة تدعم هذا البرنامج– قبل اندلاع الثورة الاسلامية– في عهد نظام الشاه، بيد أن هذا البرنامج جرى تسريعه وتوسيع افاقه منذ الثمانينات من القرن العشرين عبر الاعتماد على الخبرة الاجنبية في توريد وتنصيب المعدات اللازمة، لكن استمرار العمل في تهيأة القاعدة العلمية والتقنية التي جرى تطويرها بالاعتماد على الامكانات الذاتية، وبعد استكمال ايران بناء قاعدتها المادية والبشرية اللازمة للتخلص مِن الضغوط الامريكية والاوربية في ميدان الطاقة النووية، واعلنت قدرتها على تخصيب اليورانيوم واكمال حلقة مُهِمة مِن حلقات تشغيل دورة الوقود النووي، وهذا الامر اثار مخاوف الولايات المتحدة، التي سعت الى اتسوية الموضوع عبر التحرك الدبلوماسي الذي لم يخلو من تهديدات، واعلنت الاطراف الاقليمية مثل اسرائيل ودول الخليجية موقف تابع للموقف الامريكي. للمزيد يُنظر:

علي جابر محسن، المجال الحيوي في سياسة ايران الخارجية منذ العام٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلمين للدِراسات العُليا، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢١، ص١٣٥.

(١٣) عمر محمد إبراهيم وآمال محمود محمد عبد المجيد، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، المركز العربي الديمقراطي، ٢٠١٦، وعلى الموقع: https://democraticac.de/?p=28369

(14)Peter A.G. van Bergeijk ,Sanctions against Iran– A preliminary economic, Op.Cit,p.51

(15)Iran's , Nuclear program: status , congressional Research Service , 2019 , p6. https://fas.org/sgp/crs/nuke/RL34544.pdf

(١٦) نورة الحفيان ، مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني، دراسة، المعهد المصري للدراسات،٢٠١٩، ص١-٢. وعلى الموقع: https://eipss-eg.org

(١٧) عمر محمد إبراهيم، وآمال محمود عبد المجيد، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.

(١٨) عدنان مهنا، مجابهة الهيمنة: ايران وأمريكا في الشرق الأوسط، ط١، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ٢٠١٤)، ص ١٣١.

* اصدر مجلس الامن القرار المرقم (١٧٣٧) الذي فرض بموجبه جزاءات اقتصادية على ايران، وهذا القرار فرض عدم السماح لإيران من توريد جميع الاصناف والموارد والمعدات والتكنولوجيا التي من شأنها تساهم في انشطة التخصيب أو اعادة المعالجة او المتعلقة بالماء الثقيل او تساهم في تبلور انظمة ايصال الاسلحة النووية الى ايران او بيعها لها نقلها إليها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة انطلاقا من أراضيها، أو بواسطة رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، أو لاستخدامها فيها أو استفادتها منها، سواء أكان مصدرها من أراضيها أم . للمزيد ينظر: قرار مجلس الامن ١٧٣٧ الصادر في في ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٦، ص٣ S/RES/1737 (2006)

(١٩) قاسم حسين السعدي ، العقوبات الاقتصادية وأثرها في العلاقات الدولية (العقوبات الاوربية على ايران إنموذجاً)، مصدر سبق ذكره، ص٤٤-٤٥.

**حدوث موجة الاحتجاجات بين الحين والاخر في عشرات المدن في إيران، استمرار الاحتجاجات على خلفية تدهور الوضع الاقتصادي واتساع الفجوة بين الجمهور والنظام، بتاثير القيم الامريكية (نشر الديمقراطية)؛ وهو يتغذى بشكل أكبر من عدم ثقة المواطنين المتزايد في المؤسسة السياسية وفشلها في توفير حلول لمحنتهم. بالنظر إلى المستقبل، فإن تدهور الوضع الاقتصادي بسبب العقوبات، مع ذلك واجهت إيران تحديات اقتصادية كبيرة في الماضي. على مر السنين، كان الجمهور قادرًا على التكيف مع المواقف الصعبة، يبدو أن النظام السياسي في ايران غير قادر على منع استمرار الاحتجاج، لكن المتظاهرين في الوقت نفسه غير قادرين على تقويض أسس النظام. للمزيد ينظر:

Raz Zimmt, A Year of Protests in Iran:: Situation Assessment, Institute for National Security Studies, 2018,p.1.

(20) Peter A.G. van Bergeijk ,Sanctions against Iran– A preliminary economic,Op.Cit,p.52

(٢١) ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الايراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، ط١، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص١٤١.

(22)Peter A.G. van Bergeijk ,Sanctions against Iran– A preliminary economic,Op.Cit,p.52

(٢٣) عمر محمد إبراهيم وآمال محمود محمد عبد المجيد، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره .

(٢٤) ريتشارد هاس وآخرون، عهد آوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط، دراسات عالمية، ط١، (ابو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد١٨، ٢٠٠٩)، ص١٤.

(٢٥) عمر محمد إبراهيم وآمال محمود محمد عبد المجيد، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.

(٢٦) عدنان عجيل حسن، الهيمنة الامريكية والتحدي الروسي بعد العام ٢٠٠٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠٢٠، ص١٩٩.

(٢٧) عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج العراق وإيران والمتغير الأمريكي،ط١، (أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ٢٤-٢٥.

(٢٨) ريتشارد هاس وآخرون،عهد آوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص٧

(29)Ethan Kessler, How Economic Sanctions are Used in U.S. Foreign Policy,Op.Cit p.15

(٣٠) فيكتور بولمر توماس، إمبراطورية في حالة تراجع الولايات الكتحدة الأمريكية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، ترجمة توفيق سخان، ط١، (بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢)، ص٥٥٤.

(31)Ethan Kessler , How Economic Sanctions are Used in U.S. Foreign Policy,Op.Cit, p.2

(٣٢) نورة الحفيان ، مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني ، مصدر سبق ذكره ، ص٣

(33)HOLLY DAGRES and BARBARA SLAVIN, How Iran Will Cope with US Sanctions, Atlantic Council,p.1 https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep20709.

(٣٤) نورة الحفيان،مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني،مصدر سبق ذكره، ص٣

(35)Esfandyar Batmanghelidj and Axel Hellman, Mitigating US Sanctions on Iran:: The Case for a Humanitarian Special Purpose Vehicle, p.1 https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep22128.

(36)HOLLY DAGRES and BARBARA SLAVIN, How Iran Will Cope with US Sanctions,Op.Cit,p.1.

(٣٧) نورة الحفيان،مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني،مصدر سبق ذكره، ص٣

(٣٨) عباس هاشم عزيز وسعد رزيج ايرام ، السياسة الخارجية الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأسط في عهد الرئيس "دونالد ترامب" وآفاقها المستقبلية دراسة حالات (فلسطين ، ايران ، العراق) ، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢.

(٣٩) علاء جبار أحمد ، السلوك السياسي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الشرق الأوسط ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد، العددان ٧٧-٧٨، ٢٠١٩، ص٤١١.

* ومن الجدير بالذكر ، رفض مجلس الأمن اقتراح أمريكي في شهر آب ٢٠٢٠ من أجل تمديد حظر الأسلحة على إيران ، فقد اعترضت روسيا والصين بينما امتنعت بريطانيا وألمانيا وفرنسا .يتظر: BBC، التوتر بين إيران والولايات المتحدة : روحاني يصف رفض مجلس الأمن تمديد العقوبات بأنه "أذل الولايات المتحدة"، شبكة المعلومات الدولية ،على الموقع:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53790491

(٤٠) الملف النووي الإيراني إلى الواجهة من جديد.. إيران تهدد وموسكو تحذر ، ٢٠٢٠، شبكة المعلومات الدولية ، وعلى الموقع : https://www.arabitoday.com/2020/01

(41)Esfandyar Batmanghelidj and Axel Hellman, Mitigating US Sanctions on Iran,Op.Cit,1

(42)HOLLY DAGRES and BARBARA SLAVIN, How Iran Will Cope with US Sanctions,Op.Cit,p.1.

(43)International Crisis Group, The Illogic of the U.S. Sanctions Snapback on Iran, International Crisis Group,2018,p.1.
https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep31559.pdf

(44)Massaab Al-Aloosy, Biden, Iran: Do Democrats mean Detente with Iran؟, Arab Center for Research & Policy Studies, 2020,p.1.
https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep26862.pdf

(45)Massaab Al-Aloosy, Biden, Iran: Do Democrats mean Detente with Iran؟,Op.Cit,p.1

(٤٦) زينة عبد الامير عبد الحسن ابراهيم ، السياسة الخارجية تجاه ايران ابان حكم بايدن ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥.

(47)Massaab Al-Aloosy, Biden, Iran: Do Democrats mean Detente with Iran؟,Op.Cit,p.1.

(٤٨) زينة عبد الامير عبد الحسن ابراهيم ، السياسة الخارجية تجاه ايران ابان حكم بايدن ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١.

(49)United States Institute od Peace, Joe Biden on Iran, 2023.
https://iranprimer.usip.org/blog/2020/nov/09/joe-biden-iran

(٥٠) مروة فكري، مدخل الى العلاقات الدولية : ازمة العولمة وافاق العالمية، ط١،(بيروت: دار الكتاب اللبناني،٢٠٢١)، ص ٣٢١-٣٢٢.

(51) Jessica Andreasen , Foreign Policy Through Aid: Has United States Assistance Achieved its F ed its Foreign Policy Objectiv olicy Objectives? , Utahstate University, A thesis proposal submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree, Logan, Utah, 2014, p.5-13
https://digitalcommons.usu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3791&context=etd

(52)Chetveryk Artem Alexandrovich, Analysis of relations between USA and Ukraine: what are the USA strategic goals in the Ukrainian Crisis?,p.4
https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/63150

(٥٣) محمد ميسر المشهداني ، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية الشاملة واستراتيجية القوى المنافسة، ط١، (عمان : شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص٤٢٩.

(54) Khrystyna Pelchar, U.S.-Ukraine Relations and the concepy of Strategic partnership , Master Thesis, West Virginia University, U.S, 2022,p.8.
https://researchrepository.wvu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article12295&contextetd

(55)Chetveryk Artem Alexandrovich, Analysis of relations between USA and Ukraine,Op.Cit, p.4

[*]يطلق توصيف الأزمة الأوكرانية على التجاذبات الجيوستراتيجية التي شهدتها جمهورية أوكرانيا منذ أواخر العام ٢٠١٣ ، التي قادت إلى تداعيات دّولية واسعة وباتت تهدد أمن القارة الأوربية ، لما تخللها من تدخلات خارجية، لاسيما الصراع الروسي الأمريكي على النفوذ في المنطقة مما أعاد إلى الأذهان أيام الحرب الباردة التي غادرها العالم منذ اكثر من ربع قرن. للمزيد يُنظر: كوثر عباس الربيعي، الأزمة الأوكرانية والعلاقات الروسية–الأمريكية التاريخ والجيوستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٤٥–٤٦ ، ٢٠١٦، ص١٤٩.

([56])Chetveryk Artem Alexandrovich, Analysis of relations between USA and Ukraine, Op.Cit, p.4

([٥٧]) نور هان الشيخ، الخيار المتردد:هل تصبح الطاقة سلاحاً روسياً لاستعادة المكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد١٩٦، ٢٠١٤، ص٢٥.

([58]) Chetveryk Artem Alexandrovich, Analysis of relations between USA and Ukraine,Op.Cit, p.1

([٥٩]) اسماء حداد، النموذج الروسي للحرب الهجينة في اوكرانيا الخيارات والرهانات، ط١، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي،٢٠٢٠)، ص٩١–٩٢.

[*]لقد استخدمت الولايات المتحدة وسائل عدة في سبيل خفض ونزع السلاح النووي منها (المساعدات الاقتصادية)من اجل الحفاظ على قداتها العسكرية المتفوقة دون وجود اية منافس لها على الساحة الدولية . للمزيد ينظر : أحمد عبد الفتاح داود تمراز ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه اوكرانيا وتداعياتها على الامن القوم الروسي ١٩٩١–٢٠٢٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادار والعلوم الانسانية جامعة الاقصى ، غزة ، ٢٠٢٢، ، ص٥٣.

([60])Robert G. Rodriguez and others, US-Ukraine Relations In The Post-Soviet Era, Texas A&M University-Commerce, USA,p.390.https://core.ac.uk/download/pdf/236414447.pdf

([٦١]) أحمد عبد الفتاح داود تمراز ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه اوكرانيا وتداعياتها على الامن القوم الروسي ١٩٩١–٢٠٢٠، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

([62])Robert G. Rodriguez and others, US-Ukraine Relations In The Post-Soviet Era, Texas A&M University-Commerce,Op.Cit, p.390.

([63])Chetveryk Artem Alexandrovich, Analysis of relations between USA and Ukraine,Op.Cit, p.3

([64]) Chetveryk Artem Alexandrovich, Analysis of relations between USA and Ukraine,Op.Cit, p.1.

([65]) Robert G. Rodriguez and others, US-Ukraine Relations In The Post-Soviet Era, Op.Cit, p.393

([٦٦]) يبدو ان الحرب الامريكية ضد العراق عام ٢٠٠٣ والذ لحقها احتلال امريكي وما نتج عنها من خسائر بشرية ومادية لحقت بالشعب العراقي استفزت الشعب الاوكراني ومنظمات المجتمع المدني هناك الذي وقف ضد مشروع الحرب والاحتلال. للمزيد ينظر: جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي بعد٢٠٠٣،ط١، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص٥٤١.

([67])Robert G. Rodriguez and others, US-Ukraine Relations In The Post-Soviet Era, Op.Cit, p.394

([68])Chetveryk Artem Alexandrovich, Analysis of relations between USA and Ukraine,Op.Cit, p.4.

([69])Robert G. Rodriguez and others, US-Ukraine Relations In The Post-Soviet Era, Op.Cit, p.398.

([70])Chetveryk Artem Alexandrovich, Analysis of relations between USA and Ukraine,Op.Cit, p.4.

([٧١]) نقلاً عن: أحمد عبد الفتاح داود تمراز ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه اوكرانيا وتداعياتها على الامن القوم الروسي، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤

([72])Chetveryk Artem Alexandrovich, Analysis of relations between USA and Ukraine,Op.Cit, p.4.

* ان التوجه الاوربي نحو اوكرانيا قد جاء من منطلق دوافع اقتصادية، إذ تعد المصالح الاقتصادية هي المحرك الاقوى في تحركاتها الخارجية، ويمثل السووق الاوكراني اهمية كبيرة للاتحاد الاوربي، وتعد اوكرانيا السلة الغذائية للدول الاوربية بوصفها المصدر الرئيس للمواد الغذائية؛ بسبب ما تملكه من اراضي زراعية، لذلك قدم لها قروض مالية من خلال صندوق النقد الدولي. للمزيد ينظر: أحمد عبد الفتاح داود تمراز، السياسة الخارجية الامريكية تجاه اوكرانيا وتداعياتها على الامن القوم الروسي، مصدر سبق ذكره ، ص٧٣،

([٧٣]) نور هان الشيخ، الخيار المتردد :هل تصبح الطاقة سلاحاً روسياً لاستعادة المكانة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥.

([74]) Anton Bebler Crmea and the Russian-Ukrainian conflict, Security Policy Library Op,Cit , p.27.

([75])Robert G. Rodriguez and others, US-Ukraine Relations In The Post-Soviet Era,Op.Cit, p.408.

([٧٦]) أحمد عبد الفتاح داود تمراز ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه اوكرانيا وتداعياتها على الامن القوم الروسي، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢.

([77])Chetveryk Artem Alexandrovich, Analysis of relations between USA and Ukraine,Op.Cit,p.11.

([78])Robert G. Rodriguez and others, US-Ukraine Relations In The Post-Soviet Era, Op.Cit, p.408

([٧٩]) أحمد عبد الفتاح داود تمراز ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه اوكرانيا وتداعياتها على الامن القوم الروسي، مصدر سبق ذكره ، ص١٠١

([80])Congressional Research Service ,Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, 2021,Op.Cit,p.25

([81]) Ibid,p,25.

([82])Samuel Charap and Miranda Priebe ,U.s. Policy and the Trajectory of the Russia – Ukraine Conflict, 2023 p.5
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PEA2500/PEA2510-1/RAND_PEA2510-1.pdf

([83]). G. Douglas Davis andMichael O. Slobodchikoff, Great-Power Competition and the Russian Invasion of Ukraine Dr Dr. p.215.
https://media.defense.gov/2022/Jul/31/2003046336/-1/-1/1/14%20SLOBOHICKOFF_COMMENTARY.PDF

([84])Ashley J. Tellis, Renewing the American Regime U.S.-China Competition beyond Ukraine, Center for Strategic and International Studies (CSIS) (2022),p.1
https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep43506.pdf

([٨٥]) أحمد جلال محمود عبده، السياسة الامريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في اوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، العدد١٦، ٢٠٢٢، ص٤١٣.

([86])Ashley J. Tellis, Renewing the American Regime U.S.-China Competition beyond Ukraine,Op.Cit, p.1

* تشمل العقوبات الأمريكية منذ كانون الثاني ٢٠٢٢ تقييد البنك المركزي الروسي من السحب من احتياطياته المهيمنة بالدولار ، ومنع معظم البنوك الروسية الكبرى من إجراء المعاملات بالدولار الأمريكي أو مع الولايات المتحدة .الأشخاص ، وحظر الاستثمار الأمريكي الجديد في روسيا ، وسعت الولايات المتحدة أيضًا ضوابط التصدير التي تؤثر على وصول روسيا إلى التقنيات الأمريكية الحساسة أو المطلوبة ، وحظرت استيراد بعض السلع من روسيا ، وحظرت استخدام روسيا للمجال الجوي والمطارات الأمريكية .منذ فبراير ٢٠٢٢ ، فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على حوالي ١٩٠٠ فرد وكيان روسي وحظرت دخول عدة آلاف من المسؤولين الروس والعسكريين ورجال الأعمال المرتبطين بالحكومة وغيرهم إلى الولايات المتحدة. للمزيد ينظر :

Congressional Research Service, Russia’s War on Ukraine: U.S. Policy and the Role of Congress , 2023,p.1,
https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF12277

([٨٧]) مركز دراسات الشرق الاوسط ، الحرب الروسية –الاوكرانية والتداعيات الاستراتيجية ، ط١، (الاردن : مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٢٠٢٢)، ص٣١.

([88])Congressional Research Service informing the legislative debate since 1914,U.S. Security Assistance to Ukraine, 2023,p.1
https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF12040

([89])Congressional Research Service ,Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy,2021,Op.Cit,p.1

([90])Military assistance to Ukraine since the Russian invasion, Claire MillsCommons Library Research Briefing, 2023, p.4

([91])Congressional Research Service , Ukraine: Background, 2023,Op.Cit,p.1,

([92])Congressional Research Service , Ukraine: Background, 2023,Op.Cit,p.2.
https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF12277

([93])Nuur Husein Abdi, Russia – Ukraine war the impact of the continuing Russia – Ukraine war on Intergovernmental Organizations, Thesis of Political Science Linnaeus University,Sweeden 2023,,p.42.
https://lnu.diva-portal.org/smash/get/diva2:1762452/FULLTEXT01.pdf

([94])Ashley J. Tellis, Renewing the American Regime U.S.-China Competition beyond Ukraine,Op.Cit, p.1

([95])Ashley J. Tellis, Renewing the American Regime U.S.-China Competition beyond Ukraine Op.Cit cp.2

([96])Khrystyna Pelchar, U.S.-Ukraine Relations and the concepy of Strategic partnership Op.cit,p.8.